مشروع كلمة الوفد التونسي خلال الجزء رفيع المستوى للدورة (57) للجنة المخدرات
(فيينا، 14 مارس 2014)
(أصحاب السمو والعالي)

سيدي الرئيس،

أصبحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتروسكم الجزء رفيع المستوى للدورة 57 للجنة المخدرات، متبنياً لدعم التوقيف في محارم ولأساليب الدورة الناجحة خدمة للجهاد الدولي لمحاربة هذه الآفة التي لا تزال تشكل تهديداً للإنسانية.

ولا يكفي بهذه المناسبة أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لتفاني الجهود المبذولة من قبل المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورئيس الهيئة الدولية لمتابعة المخدرات من أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال في ظل استمرار تغييرات ما جاء في الإعلان السياسي وخطط العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتعاونة لمواجهة مشكلة المخدرات الذين تمّ اعتمادهما خلال الدورة الفارطة للجزء رفيع المستوى للجنة المخدرات المتبعة في سنة 2009.

كما يسريني أن أعبر عن دعمنا وتأييدنا لما جاء في كلمتي المجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 زائد الصين خاصة فيما يتعلق بضرورة علاج الأسباب الحقيقية لتفاقم هذه الظاهرة من فوق وبطالة وتمييز عبر تقديم برامج التنمية المستدامة ودعم الاستثمارات الخارجية المباشرة والعمل على تحقيق الأهداف التنمية على غرار دعم التعليم ونقل المعرفة وتحسين مستوى العيش.

سيدي الرئيس,

في نطاق الجهود التي تبذلها تونس لتفعيل الأهداف المضمنة في الإعلان السياسي وخططة العمل حول التعاون الدولي بهدف إرساء استراتيجية متميزة ومتوازنة لمواجهة ظاهرة المخدرات في
العالم، تم وضع برنامج للنهوض بالصحة النفسية يتضمن محاور عديدة من بينها المساعدة على التخلص من الإدمان. كما عملت السلطات المختصة على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وذلك عبر تبادل المعلومات حول قضايا تهريب المخدرات مع التركيز على طرق الإخفاء وخطوط السير والوسائل المستعملة للنقل. وقد مكن هذا التعاون خاصاً مع دول الجوار من فكك وإيقاف شبكات تهريب المخدرات بالإضافة إلى حجز كميات كبيرة من المواد المخدرة.

وعلى المستوى التشريعي، تم إقرار تقنيات قانونية لتعزيز الجانب الوقائي والتنافذ للعلاج المبكر مع الأخذ بظروف التخفيف بالنسبة للمستهلك المبتدئ وفق شروط محددة بالإضافة إلى إحداث آليات إضافية للتعهد الطبي للموقفيين. وقد اعتمد النص المنصف تقنيات البحث كالاختراق والتسليم المراقب وذلك تماشياً مع ما جاء في الاتفاقية الدولية ذات الصلة.

وتذكر الإشارة على أن السلطات التونسية تعمل حاليا على إحداث مرصد للمخدرات والإدمان: "مرصد للإحصاء والإعلام والتوثيق والدراسات والبحوث" يمثل مهمته في تجميع المعطيات وتحليلها وتقييمها. كما تم تنظيم عديد الملتقيات التحسيسية في كافة مناطق الجمهورية إلى جانب التكوين الجامعي المستمر الذي شمل عدد من الأطباء والعاملين في مجال تعهد ورعاية المدمرين صلب الجمعيات وكافة أطراف المجتمع المدني.

ودعماً للكافة الجهود المبذولة على المستوى الوطني، تلتتح تونس إلى القيام بمسح وطني يشمل مختلف جوانب هذه الظاهرة لت توفير الإحصائيات الدقيقة والشاملة مما سيساعد بشكل كبير على الحد من أفة المخدرات وهو ما يتطلب توفير إمكانات مادية هامة نأمل في توفير جزء منها عن طريق التعاون الدولي والمساعدة الفنية المقدمة للدول في هذا المجال.

سيدي الرئيس،

إن الجهود التي بذلت خلال الأشهر الفارطة من أجل التوصل إلى توافق حول الصيغة النهائية لمشروع بيان وزاري مشترك للجزء رفع المستوى للدورة الحالية للجنة المخدرات بأخذ بعين الاعتبار مصالح وتطلعات دولنا في محاربة ظاهرة المخدرات تمثل في حد ذاتها إنجازاً يستحق الشكر.
وإن الهدف التونسي إذاً، يدعو إلى تبني مشروع البيان الوزاري، ليعبر عن التقدير لكل من ساهم في
إدارة وتسهيل هذه المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد الصيغة النهائية من مشروع البيان مما سيشكل
دفعة للتعاون الدولي في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية الثلاث في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات
والاستعمالات غير الشرعية للمواد المخدرة.

كما لا يفوتنى التنويه بأهمية المواضيع التي ستم مناقشتها خلال الثلاث موائد مستدامة التي سيتم
تنظيمها في إطار الجزء رفع المستوى للدورة (57) للجنة المخدرات والتي ستمك من مناقشة
مسائل هامة تتعلق بالحد من تفشي المخدرات والارتداء، لها سبلة نهج شامل، والحد من الضر
غير المشروع للمخدرات بالإضافة إلى التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات.
وسيتيح هذا النقاش للمشاركين الاستفادة من التجارب الرائدة للدول الأعضاء في المجالات المذكورة
وبوضع تصوير مشترك تهم كافة الجوانب المتعلقة بمكافحة المخدرات.

سيدي الرئيس,

في ختام هذه الكلمة، لا ينعي إلا أن أؤكد مجدداً على ضرورة تضامن الجهود من أجل العمل سوياً
على مكافحة معضلة المخدرات وتداولها السلبية على المجتمع مع الدعوة إلى التوصل إلى حلول
يتم اتخاذها على المستوى الوطني في إطار مقاومة شاملة تشمل الإعمال الاقتصادية والاجتماعية
والتربية وذلك بمساندة من المجتمع الدولي مع مواصلة العمل والعمل على تنفيذ ما جاء في
الأطر الدولية المعتمدة في هذا المجال واتساق مع المنظمات والجهات الدولية المتخصصة وعلى
رأسها المكتب الأممي المتحدة المعنى للمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

وشكراً.